

مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية والتعاقدية التي تحكم قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم: دراسة ميدانية

د. محمد عبدالله محمد المومني

كلية الاقتصاد والأعمال

جامعة جدارا -الأردن -أريد

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية وتحقيق رغبات المساهمين عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح . ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على (16) بنكاً تجارياً أردنياً، حيث تم توزيع (80) استبانة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من إدارات البنوك التجارية، وقد خضع للتحليل الإحصائي (55) استبانة، وتم استخدام الإحصاء الوصفي واختبار (ت) لفحص بيانات الدراسة واختبار فرضياتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن إدارات البنوك تحرص بدرجة مرتفعة بالاعتبارات الاقتصادية القانونية والتعاقدية عند اتخاذهم قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم، وتستجيب وبدرجة مرتفعة على تلبية رغبات المساهمين عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم. وقد أوصت الدراسة باستمرار البنوك الاهتمام بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية وتحقيق رغبات المساهمين عندما تتخذ قرار توزيع الأرباح .

كلمات مفتاحية: حصص الأرباح، البنوك التجارية، الاعتبارات الاقتصادية. الاعتبارات القانونية، الاعتبارات التعاقدية.

The Extent of Attention Management of Jordanian Commercial Banks for Consideration of Economic, Legal, and Contractual that Governing the Decision of the Distribution Dividends to Stockholder: field Study

Abstract: This study aimed to identify the extent of attention management of Jordanian commercial banks for consideration of economic, legal, and contractual that governing the decision of the distribution dividends to stockholder, where the study focused on economic considerations, legal ,contractual, and the preferences' of shareholders. To achieve the objectives of the study questionnaire was develop and distributed to (16) Jordanian commercial banks, where the (80) questionnaires distributed randomly to the management of Jordanian commercial banks, where The total number of response questionnaires from that fit the study was (55). Descriptive statistics and T-Test had been used to analyze the data and test for the hypotheses of this study. The study found that the Managements of Jordanian Commercial Banks gave a high level of importance for Consideration for Economic, Legal, and contractual that governing the decision of the distribution Dividends to Stockholder. The study recommended that the banks continue to

attention by economic considerations, legal and achieving the wishes of the shareholders when they take decision dividend.

Keywords: dividend, Commercial banks, Economic considerations, legal considerations, contractual considerations.

المقدمة:

يعتبر قطاع البنوك في الأردن أحد أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، ويعتبر الركيزة الأساسية في عملية التنمية فهو يقوم بتجميع الودائع من الأفراد، والوحدات الاقتصادية، ثم يتم إعادة توجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني سواء على شكل قروض أو في شكل استثمارات، حيث بلغت إجمالي الودائع 2,626.6 مليون ديناراً أردنياً عام 2013 في حين بلغت 591.7 مليون دينار عام 2012 ، بينما بلغت التسهيلات الائتمانية 1,109.9 مليون دينار بنسبة ارتفاع مقدارها 6.2% مقارنة مع عام 2012 (البنك المركزي الأردني، 2013) . شهدت البنوك الأردنية تطورات ملحوظة خلال العقدين الماضيين فقد تزايدت عدداً وارتفعت رؤوس أموالها وزاد عدد فروعها العربية، والأجنبية كما زاد عدد البنوك الإسلامية . ويسعى البنك المركزي الأردني إلى استقرار الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة بعملها من خلال تبنيه سياسة مصرفية تنظم عمل البنوك وتعزز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وتراعي مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بها من مودعين ومساهمين ، ودائنين ... والسلطات الرقابية.

تعد سياسة توزيع الأرباح من أهم سياسات الإدارة المالية التي تتبناها الهيئة الحاكمة نظراً لعلاقتها المباشرة بالمساهمين، ولانعكاساتها على سعر السهم في السوق المالي، وهي من القضايا المحيرة (puzzle) التي ما زالت تخضع للكثير من الجدل في حقل الإدارة المالية حول تأثيرها على قيمة المنشأة، فهناك العديد من وجهات النظر، فمنها ما يرى أن الزيادة في توزيع الأرباح يؤدي إلى زيادة في قيمة المنشأة، ومنها يرى أن زيادة في توزيع الأرباح سوف يخفض قيمة المنشأة (جهماني، 2007: 326). إن عملية التوزيع تكون مهمة للإدارة المالية نظراً للربغبات المتعارضة بين المستثمرين والإدارة فالمستثمرين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم، في حين تفضل الإدارة زيادة الأرباح المحتجزة لضمان التمويل لأغراض التوسع الاستثماري. (الزبيدي، 2008: 49). لذلك يجب أن تدرس الإدارة سلامة هذا التوزيع من الناحية المالية مستهدفة بذلك مصالح الشركة، فهي تضع السياسة التي تحدد حجم الأرباح التي تحتفظ بها كاحتياطات حتى يمكنها من الاستمرار في التشغيل والنمو مع مراعاة مصالح حملة الأسهم وسمعتها، لذلك تعتمد الإدارة سياسة توزيع الأرباح التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع قيمة الشركة

والموازنة ما بين توزيع الأرباح الحالية والنمو المستقبلي للشركة التي من شأنها تعظيم سعر سهم الشركة .

يعتبر قرار توزيع الأرباح على المساهمين من أهم قرارات الإدارة المالية، حيث يجسد سياسة توزيع صافي دخل الشركة فيما إذا على الشركة إذ أن تدفع نقوداً لحملة الأسهم، أو عليها استثمار ذلك المال لصالح المساهمين ودفعه لاحقاً (العامري، 2013: 477). ويعتمد قرار توزيع الأرباح على العديد من العوامل منها أرباح الشركة المحققة ووضعها المالي وحالة السوق والمناخ الاقتصادي العام والفرص الاستثمارية المتاحة واحتياجاتها في إعادة الاستثمار، والالتزام بالمتطلبات القانونية والتعاقدية وتحقيق رغبات حملة الأسهم.

تقوم معظم الشركات بوضع سياساتها المختلفة في ظل ظروف معينة ومتوقعة من قبلها ومن ضمن هذه السياسات سياسة توزيع الأرباح، لكنها أثناء عملها قد تواجه تقلبات لم تكن تتوقعها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قانونية قد تنعكس سلباً أو إيجابياً على عملها، مما يتطلب منها مراجعة تلك السياسات لتستجيب لتلك الظروف أو للتخفيف من أثرها، بما يحقق مصالحها ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بها. لذلك جاءت هذه الدراسة بعد حدوث الاضطرابات السياسية والاجتماعية وتعمقها في المنطقة العربية، وما أفرزته من تداعيات اقتصادية على الاقتصاد الأردني، لذلك حاول الباحث بهذه الدراسة معرفة مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح الظروف الاقتصادية السائدة والجوانب القانونية النافذة وقدرتها على تحقيق رغبات المساهمين.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

يعد قرار توزيع الأرباح من أهم قرارات الإدارة المالية التي تتخذها الإدارة، ولا سيما عندما تحدث ظروف وأحداث غير متوقعة بحيث تؤثر في تطبيق سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى الشركة، فالبنوك التجارية الأردنية تمارس أنشطتها المختلفة خلال الفترة الحالية في ظل أحداث اقتصادية، وسياسية، واجتماعية مضطربة تمر بها الدول العربية المجاورة للأردن، هذه الأحداث تؤثر على نتائج أعمالها وعلى السياسات المالية الموضوعة من قبل إدارتها. لذلك إن قرار توزيع الأرباح يتأثر بالعديد من العوامل والقواعد المصرفية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية السائدة والجوانب القانونية والتعاقدية ومستوى الأرباح المتحققة. لذلك تواجه سياسة توزيع الأرباح الموضوعة في البنوك التجارية من بعض المشكلات المتمثلة بتأثير تلك العوامل التي تحكم قرار توزيع الأرباح على المساهمين، ومن أهمها الاقتصادية والقانونية والتعاقدية وتحقيق رغبات حملة الأسهم. لذلك ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة بإثارتها العديد من التساؤلات التالية:

- 1- ما مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم؟
- 2- ما مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات القانونية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم؟
- 3- ما مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات التعاقدية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم؟
- 4- ما مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية برغبات المساهمين عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية والتعاقدية وتحقيق رغبات حملة الأسهم التي تحكم قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم . ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية :

- 1- التعرف على مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم .
- 2- التعرف على مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات القانونية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم .
- 3- التعرف على مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات التعاقدية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم .
- 4- التعرف على مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية برغبات حملة الأسهم عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح عليهم .

أهميه الدراسة :

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تعاني فيه كثير من الوحدات الاقتصادية صعوبات مالية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وكذلك نتيجة حدوث الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، واستمرارية تداعياتها على الاقتصاد الأردني. فالبنوك التجارية الأردنية تعتبر من الركائز الأساسية في الاقتصاد الأردني تتأثر سياساتها المالية بما يحدث، فعندما تقرر إدارات البنوك توزيع الأرباح على مساهميها يعد مؤشر على تجاوزها للأوضاع الاقتصادية السائدة التي تواجهها وعلى سلامة مركزها المالي. وبعد قرار توزيع الأرباح بمثابة مكافأة للمساهمين مقابل استثمارهم في الشركة من أهم القرارات التي تتخذها إدارات البنوك، ويترتب

على هذا القرار حصول المساهمين على حصصهم من الأرباح، حيث يعطي القرار إشارات لهم على مدى نجاح الإدارة بتحقيق مستويات من الأرباح وتمكنهم من التنبؤ بالإيرادات المستقبلية للوحدة الاقتصادية، حيث يتوقع أن تأخذ الإدارة البنكية بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية والتعاقدية وتحقيق رغبات المساهمين التي قد تؤثر على هذا القرار. لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين مدى اهتمام إدارات البنوك بتلك الاعتبارات عندما تتخذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

كما تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في النتائج التي يؤمل التوصل لها، والتي قد تساهم في توجيه اهتمام إدارات البنوك التجارية على تلك الاعتبارات للاستدلال على كيفية رسم سياسات توزيعات الأرباح المثلى وفقاً لخصائصها المالية بحيث تنعكس إيجابياً في تعظيم قيمة البنك وتحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، وأيضاً يؤمل الباحث أن تعزز نتائج الدراسة دور البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية وسلامة ومثانة الجهاز المصرفي وحماية للعملاء والمساهمين، وأيضاً تشكل إضافة علمية للتراكم المعرفي للمكتبة العربية بالمعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف السابقة للدراسة وللإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

Ho1 : لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

Ho2: لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات القانونية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

Ho3: لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات التعاقدية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

Ho4: لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية برغبات حملة الاسهم عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح عليهم.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع توزيع الأرباح وفيما يلي بعض هذه الدراسات: -دراسة سلامة، وآخرون، (2012) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مجموعة من العوامل المحددة، لسياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية، (مستثنياً منها شركات القطاع المالي). ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد اتبع الباحثون المنهج التحليلي، حيث ركزت على المتغيرات المالية التالية مثل: (الأصول الملموسة، الرفع المالي، الحجم،

المخاطرة، الربحية، السيولة، النمو). تكونت عينة الدراسة من (27) سبع وعشرون شركة مساهمة، توافرت عنها البيانات المتمثلة من مجموع (92) اثنتين وتسعين شركة مساهمة، تكون محفظة السوق المالية السعودية للفترة من: (2004 – 2009)، وبذلك توافر أمام الباحثين (126) مائة وست وعشرين مشاهد رقمية؛ لغرض التحليل والاستنتاج، ثم ترتيبها في لوحة البيانات (Data) .وقد خلصت الدراسة إن عوامل الرفع المالي والمخاطرة لها تأثير سلبي على توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، في حين إن الربحية والحجم والنمو لها تأثير ايجابي على توزيعات الأرباح، بينما لم يكن للأصول المعنوية والسيولة اثر عليها.

- دراسة **Mehata** , (2012) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة التي تؤثر على قرارات توزيع الأرباح للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت على عينة مكونه من 149 شركة للفترة الممتدة من 2005-2009 ، والتي تعمل في قطاعات العقارات والطاقة والإنشاءات والاتصالات والرعاية الصحية والقطاعات الصناعية، حيث حللت الدراسة مجموعة من العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح وهي (الربحية والنمو والسيولة والحجم والرفع المالي). حيث بينت الدراسة بأن الحجم والمخاطر والربحية تفسر 42% من إجمالي التباينات في سياسة توزيع الأرباح، وأن حجم المخاطر يمثل أهم الاعتبارات عندما يتخذ قرار التوزيع.

- دراسة **AL-Shubiri**, (2011) هدفت هذه الدراسة لتحديد التغيرات في سلوك حصص الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان، حيث ركزت الدراسة على بيان تأثير عوامل الربحية والرافعة المالية والمخاطرة وهيكل الأصول والسيولة وفرص النمو وحجم الشركة والنقد الحر على توزيع الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت على 60 شركة صناعية خلال الفترة الممتدة من 2005-2009، واستخدم تحليل الانحدار لبيان تأثير تلك العوامل على سلوك توزيع الأرباح. وقد أظهرت النتائج بأن هناك علاقة سالبة لكل من المخاطرة والرافعة المالية مع قرار توزيع الأرباح، وهناك علاقة ايجابية قوية ما بين الربحية وقرار توزيع الأرباح، في حين كان هناك اثر محدود ما بين عدد الأسهم التي يمتلكها المستثمرين المؤسسيين وقرار توزيع الأرباح.

- دراسة **sui**, 2011) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المشاكل الأساسية القائمة في سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الصين ، وطرح السياسات المقابلة من اجل حل هذه المشاكل، وقد خلصت الدراسة إلى ان توزيع الأرباح غير المنتظم وعدم الجدية في صياغة مشاريع توزيع الأرباح من قبل الإدارة والعشوائية في التوزيع يؤدي إلى تنذبذ غير معتاد في أسعار الأسهم، وأيضا التنوع في مشاريع توزيع الأرباح غير المستقرة والاستمرار في السياسات غير الملائمة

يؤدي إلى تعطيل وظيفة الإشارة، وعدم ثقة المستثمرين في البقاء أو الاستثمار في هذه الشركات ، مما يؤدي إلى تدني أسعار الأسهم السوقية .

-دراسة **Juhmani**، (2009) هدفت هذه الدراسة لتحديد العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح للشركات المدرجة في سوق البحرين المالي حيث ركزت على بيان اثر كل من الربحية والحجم والرافعة المالية وتوزيع الأرباح السابقة على توزيع الأرباح ولتحقيق أهداف الدراسة أجريت على عينة مكونة من 35 شركة حيث تم جمع البيانات خلال الفترة الممتدة من 2001-2007 واستخدم الانحدار المتعدد لبيان ذلك ، وقد خلصت الدراسة أن عامل الربحية كان له الأثر الأكبر في التغير الحاصل في دفع حصص الأرباح وتبعية الأرباح الموزعة في العام السابق وحجم الشركة في حين لم يكن اثر مابين دفع حصص الأرباح الموزعة والرافعة المالية.

- دراسة **بن ضب**، (2009) هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير قرار اختيار الهيكل المالي وقرار توزيع الأرباح على قيمة الشركة المدرجة ببورصة الكويت. حيث ركزت الدراسة على بيان أثر حجم الشركة وحجم السيولة والمخاطر النظامية على قيمة المؤسسة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة القيمة ومحدداتها. وقد أجريت هذه الدراسة على (60) شركة مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية بين عامي 2006-2008. وخلصت الدراسة إلى أن متغير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح لهما أثر ذو دلالة إحصائية على قيمة المؤسسة بالإضافة إلى متغيرات أخرى محاسبية لها تأثير ذو دلالة إحصائية وهي حجم المؤسسة، حجم السيولة، المخاطر النظامية.

- دراسة **Al-Malkawi** (2008) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في قرار توزيع الأرباح للشركات المدرجة ببورصة عمان ، وشملت الدراسة الشركات الموزعة وغير الموزعة للأرباح، حيث حللت الدراسة 1137 مشاهدة للفترة الزمنية 1989-2003 ، وخلصت الدراسة إن الشركات كبيرة الحجم والربحية وعمر الشركة أكثر العوامل التي تؤثر وتزيد من احتمالية دفع توزيعات أرباح للمساهمين، في حين أن الرافعة المالية تقلل من احتمالية دفع توزيعات أرباح للمساهمين.

- دراسة **حسين**، (2008) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الأرباح أو احتجازها وكذلك لدراسة العوامل (رغبات المساهمين، الحاجة إلى التوسع والاستثمار، وضع السيولة) المؤثرة على سياسة توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة. لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع إستبانة على المسؤولين الإداريين والماليين بهذه الشركات والمكونة من (15) شركة مدرجة في سوق العراق. وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة

والعوامل المؤثرة على اتخاذ القرار في توزيعات الأرباح، وأيضاً هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رغبات المساهمين والحاجة للتوسع والاستثمار وبين العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار توزيع الأرباح. -دراسة جهماني (2007) هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء آراء مديري الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق البحرين المالي لتحديد العوامل التي تؤثر على قراراتهم المتعلقة بتوزيع الأرباح النقدية. ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة احتوت على 20 عامل يمكن ان يكون لها تأثير على قرارات مديري الشركات المتعلقة بسياسات توزيع الأرباح النقدية. وقد خلصت الدراسة ان العوامل المؤثرة في قرارات المدراء هي مدى الاستقرار في التدفقات النقدية، ومعدل العائد المتوقع، ومستوى الأرباح الحالية، والأرباح المتوقعة في المستقبل، والاعتبارات الاستثمارية، وتوفر فرص الاستثمار، وتوفر السيولة، والمحافظة على أسعار الأسهم، والاهتمام بهيكل رأس المال.

- دراسة أبو الرب، ومفيد، (2006) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر قرار توزيع الأرباح على القيمة السوقية وحجم التداول لأسهم الشركات المساهمة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (11) شركة تمثل جميع القطاعات الاقتصادية، وغطت الفترة من عام 1197-2004، حيث استخدمت الدراسة اختبار paired t- test، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار التوزيع وحجم التداول، وعلاقة غير دالة إحصائية مع أسعار الأسهم السوقية.

- دراسة Kemal.Guhzan، (2006) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التوزيعات النقدية على أسعار الأسهم وحجم التداول، وشملت الدراسة 310 شركات مدرجة في بورصة اسطنبول المالي وامتدت مدة الدراسة بين عامي 1995-2003، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ارتفاع أسعار الأسهم مثل دفع التوزيعات النقدية ومن ثم انخفاض تلك الأسعار بعد دفع التوزيعات النقدية، أما حجم التداول فيرتفع عند الإعلان عن التوزيعات النقدية، أما بعد دفع التوزيعات النقدية فتستقر أحجام التداول.

- دراسة Al Omari (2005) هدفت هذه الدراسة للبحث في موضوع العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح، من خلال دراسة حالة الشركات الأردنية، وتم أخذ عدد من العوامل لبيان تأثيرها في سياسة توزيع الأرباح وهي (نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الموجودات، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، حجم الشركة، مخاطر الأعمال، نسبة السيولة) وكان مجتمع الدراسة مكون من الشركات الأردنية وتم أخذ عينة عشوائية مكونة من 55 شركة، وقد استخدم الباحثان لتحليل الدراسة، تحليل الانحدار للبحث عن محددات سياسة توزيع الأرباح. وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين الربحية والقيمة

السوقية إلى القيمة الدفترية مع نسبة إيراد الأسهم الحالية ، وكذلك وجدت الدراسة بان هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين نسبة الدين إلى الملكية مع نسبة إيراد الأسهم الحالية.

- **دراسة الإمام،(2005)** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفروق بين سياسات توزيع الأرباح، والعوامل المؤثرة على هذه السياسات في البنوك الخليجية، وهذه العوامل هي(تاريخ التوزيعات، فرص الاستثمار، حجم الأصول) بالاعتماد على بيانات عن متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2004، وقد استخدمت الدراسة أسلوبين لاختبار الفروض هما تحليل التباين وتحليل الانحدار المتعدد. وخلصت نتائج الدراسة على وجود اختلاف بين سياسات توزيع الأرباح في بعض البنوك، وتشابه في البعض الآخر، داخل القطاعات البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، وتدل النتائج أيضا على وجود عوامل تؤثر على سياسات توزيع الأرباح في تلك القطاعات هي تاريخ التوزيعات وله تأثير ايجابي ، وفرص الاستثمار ولها تأثير سلبي ، وحجم الأصول وله تأثير ايجابي.

- **دراسة ابو نصار،(2004)** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر أربعة عوامل مستقلة هي صافي الربح بعد الضرائب وصافي التدفقات النقدية التشغيلية وتوزيعات الأرباح النقدية للسنة السابقة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على سياسة توزيع الأرباح النقدية في السوق الأردنية . أجريت هذه الدراسة على عينة ممثلة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان(قطاع الصناعة، والخدمات، والبنوك، والتأمين) وغطت الفترة من عام (1992 - 2000). وقد استخدمت الدراسة الأساليب الوصفية في البداية للتعرف على الصفات الأساسية لمتغيرات الدراسة، ومن اجل اختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام اختبار بيرسون واختبار اسبيرمان وأخيرا الانحدار المتعدد لاختبار نموذج الدراسة الذي يقيس مدى قدرة المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة. وأظهرت نتائج اختبار نماذج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من توزيعات الأرباح النقدية للسنة السابقة وصافي الربح بعد الضرائب والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة في التنبؤ بسياسة توزيعات الأرباح النقدية التي تنتهجها الشركات الأردنية ولا يوجد أثر لصافي التدفقات النقدية التشغيلية على التغير في توزيع الأرباح النقدية .

- **دراسة ابو الهيجا،(2004)** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للأسهم وبيان أي العوامل أكثر تأثيرا من غيرها على القيمة الدفترية، طبقت هذه الدراسة على كافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية للسهم كما ان الشركات في الأردن تتبع سياسات توزيع متشابهه للأرباح وفقد تبين ان الشركات حاولت المحافظه على عائد مستقر للسهم في حدود معينه.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها جاءت بعد أحداث دولية متعددة انعكست آثارها على الوحدات الاقتصادية العاملة في الأردن، كالأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، واستمرارية التداعيات التي فرضتها التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، وانعكاساتها على الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل الشركات، وتأثيرها على سياساتها المالية. الأمر الذي ينعكس على أداء عمل العديد من الشركات العاملة في الأردن. فقد أدت الاضطرابات في بعض الدول العربية إلى استقطاب العديد من المستثمرين العرب للاستثمار في الأردن، وذلك لتوفر المناخ الاستثماري الآمن، حيث يقومون بإيداع أموالهم في البنوك، وكذلك تقوم البنوك بتقديم التسهيلات الائتمانية لهم، وهذا ما بينته الأرقام الواردة في تقرير البنك المركزي التي تم الإشارة لها في مقدمة البحث. له فالدراسة الحالية قد انفردت بدراسة قطاع البنوك على اعتبار أنه أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الأردني الذي يتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية وبالتالي يركز البحث على التعرف بمدى اهتمام إدارات البنوك بتلك الظروف عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم. أيضاً تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأن الدراسات السابقة ذات العلاقة تناولت موضوع توزيع الأرباح من عدة جوانب منها ما ركز على دراسة أثر التوزيعات الأرباح على القيمة السوقية للشركة ومنها ما درس العوامل المؤثرة في تحديد مقدار التوزيعات، حيث اعتمدت تلك الدراسات على تحليل البيانات المالية مأخوذة من التقارير المالية المنشورة لشركات. في حين اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها، أيضاً الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت سياسة توزيع الأرباح والعوامل المؤثرة عليها ومحدداتها، ويرى الباحث بأن الدراسة الحالية تشكل إثراء للمعرفة العلمية حول معرفة مدى اهتمام الإدارة بتلك الاعتبارات عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح، بحيث تشكل الدراسة بعداً مكملًا للدراسات السابقة الأخرى التي أجريت حول سياسة توزيع الأرباح.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم توزيع الأرباح

يوجد العديد من المفاهيم لمفهوم توزيع الأرباح حيث يمكن تعريفها بأنها تلك الدفعات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم وفقاً لربحية المؤسسة وسيولتها، فهي تمثل جزء من الأرباح التي يقرر المدراء توزيعها بعد موافقة الجمعية العمومية على شكل نقدي أو عيني (بن ضب، 2009: 156). أيضاً ينظر للأرباح الموزعة بأنها مجموعة النقود المدفوعة لحملة الأسهم من الأرباح، ويدفع

هذا المقسوم عندما تحقق الشركة أرباح مالية، أو يتم دفعة من الأرباح المحتجزة عن فترة سابقة (زواويد، 2011 : 42).

ويرى الباحث أن الأرباح الموزعة هي الأرباح التي يتم توزيعها على حملة الأسهم مقابل استثماراتهم في أسهم الشركة من الأرباح الجارية المحققة أو من الأرباح المحتجزة، حيث تمثل حصص الأرباح دخل جاري للمساهمين ليتم إنفاقه على السلع والخدمات الجارية الخاصة بهم .

ثانياً: الاعتبارات الاقتصادية التي تحكم قرار توزيع الأرباح

عادة يكون لدى شركة سياسة مكتوبة وواضحة لتوزيع الأرباح، لكن تجد إدارة الشركة نفسها أمام العديد من التحديات التي تواجهها عندما تفكر بتوزيع الأرباح على حملة الأسهم، حيث تعتبر الاعتبارات الاقتصادية من أهم الاعتبارات المؤثرة في قرار الإدارة بشأن توزيعات الأرباح، حيث تتأثر سياسة توزيعات الأرباح بالكثير من هذه الاعتبارات وفيما يلي توضيح لهذه الاعتبارات:

1- التوسعات : أن متطلبات التوسع بمختلف أنواعها تستلزم قيام الشركات بحشد إمكانياتها المالية وهذا بدوره يتطلب قيام الشركات بتوفير الأموال اللازمة لذلك التوسع حيث إن الاعتماد على مصادر تمويل ذاتية قد يكون أفضل من اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية (بن ضب، 2009 : 124).

2-توافر السيولة النقدية : يعد توفر النقدية والسيولة الكافية من العوامل الرئيسية التي تحكم الإدارة عندما تتخذ قرار توزيع الأرباح. فكلما كان النقد والسيولة الكلية للشركة أكبر كانت قابليتها على دفع حصص أرباح أكبر (جهماني، 2007 : 338). ومن الملاحظ إن الشركات التي تكون في مراحل النمو وناجحة تكون عادة في اشد الحاجة إلى الأموال لتمويل احتياجاتها. فالشركات تلجأ إلى الاحتفاظ بالنقدية لديها وذلك من أجل تسديد الالتزامات الناشئة عن عمليات الشركة مثل شراء مواد أولية، دفع رواتب ويتوقف حجم النقدية لمواجهة هذا الدافع على حجم المنشأة ومدى الاستقرار في تدفقاتها النقدية. وقد تحتفظ بالنقدي لمواجهة التدفق النقدي غير المتوقع ويتوقف حجم النقدية اللازم لمواجهة هذا الدافع على مقدار الدقة في عملية التنبؤ بالتدفقات المستقبلية (بن ضب، 2009 : 124).

3- تركيبة الأرباح ومدى تكرارها: تعتمد توزيعات الأرباح في الشركات المساهمة على تركيبة الأرباح، فإذا كانت نسبة الأرباح عالية ومتكررة تكون نسبة التوزيع عالية، أما إذا كانت الأرباح غير متكررة وإن كانت عالية فمن الحكمة أن تحتفظ بجزء كبير من أرباحها الحالية من أجل الاحتفاظ بمستوى معين للتوزيع في حالة انخفاض الأرباح (الزبيدي، 2008 : 611-613).

4- **الرفع المالي:** قد تعمل الشركات بهدف تمويل نشاطاتها الحصول على قرض، وبذلك ستكون ملزمة بسداد مبالغ هذه القروض وفوائدها بتاريخ الاستحقاق وخاصة عندما تكون طويلة الأجل، بغض النظر عن مستوى الربحية المتحققة (الزبيدي، 2008 : 583). إن الجهة المانحة للقرض قد تمنع الشركة من دفع توزيعات أرباح نقدية إذا لم تحقق الشركة مستوى معين من الأرباح وتكون هذه القيود عادة لحماية المقرضين، ومن الجدير بالذكر إن الشركات التي ترغب في ارتفاع نسبة الدين الخارجي أو في إن تكون الديون جزءاً دائماً من هيكل رأس المال، تميل إلى احتجاز كبير من أرباحها وذلك لغايات تسديد الديون. (العامري، 2013: 494) ويرى الباحث أن الاعتبارات الاقتصادية، تعتبر ذات أهمية كبيرة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، ويعد عنصر توفر السيولة النقدية من أهم العوامل في إقرار توزيع الأرباح لأنه يحقق جميع رغبات الإدارة حيث يمكنها من القيام بالتوسعات، وسداد الديون بمواعيدها وأيضاً تحقيق رغبات المساهمين في توزيع الأرباح النقدية.

ثالثاً- الاعتبارات القانونية التي تحكم قرار توزيع الأرباح:

تختلف القواعد القانونية التي تؤثر في سياسة توزيع الأرباح من دولة إلى أخرى، حيث تتدخل الهيئات الرقابية من خلال القوانين في وضع القواعد القانونية المتعلقة بتوزيعات الأرباح التي يجب دفعها من الأرباح (سواء الأرباح المحققة من السنة الجارية أو من سنوات سابقة كما ينعكس في حساب الميزانية العمومية تحت بند الأرباح المحتجزة). وقد ورد في قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 العديد من المواد التي تناولت الاعتبارات القانونية وهي كما يلي:

- المادة (62) تنص "على البنك ان يقطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته 10% من أرباحه السنوية الصافية في المملكة، وان يستمر في الاقتطاع الاحتياطي حتى يبلغ هذا الاحتياط ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الإجمالي المنصوص عليه في قانون الشركات " كما وتنص المادة على انه " لا يجوز للبنك أن يوزع أرباحاً على المساهمين قبل تغطية كامل المصاريف التأسيسية والمصاريف التي تقابلها موجودات حقيقية وإطفاء إي خسائر لحقت به مهما كان نوعها، ويجوز تغطية هذه المصاريف والخسائر بموافقة البنك المركزي خلال مدة أقصاها خمس سنوات".
- المادة (64) "يحظر على البنك توزيع أي أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال التنظيمي".

- المادة (65) "على الرغم من أحكام أي تشريع آخر، لا يجوز للهيئة العامة لمساهمي البنك أن تقرر توزيع أي أرباح على المساهمين تزيد على ما وافق عليه البنك المركزي. ففقدرة الشركة على توزيع الأرباح تتأثر إلى حد بعيد بالقوانين التي تتحكم في سياسة توزيع الأرباح منها: عدم توزيع أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع أصول رأسمالية لان التوزيع بهذا الشكل هو عبارة عن توزيع للأموال المستثمرة في الشركة ، توزيع الأرباح من الأرباح المستتقة والمحققة فقط، عدم توزيع الأرباح في حالة العسر اي في حالة المطلوبات اكبر من الموجودات، تحديد الحد الأقصى للتوزيع (ابو الرب و الظاهر، 2006).

ويرى الباحث أن الاعتبارات القانونية يجب أن يأخذ بها البنوك التجارية لأنها قوانين نافذة واجبة التطبيق ومنظمة لتوزيع الأرباح فهي من أجل حماية أموال الدائنين والمقرضين، ولكن بحدود علم الباحث فانه لا يوجد قوانين كافية وشاملة من قبل البنك المركزي تغطي جميع جوانب توزيعات الأرباح مما يترك الأمر لإدارات البنوك في كيفية التعامل مع الأرباح وتوزيعاتها.

ج- الاعتبارات التعاقدية التي تحكم قرار توزيع الأرباح :

تعد اتفاقيات القروض التي تبرمها الشركات مع المؤسسات الأخرى قيد على حرية الإدارة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح، فالشركة ملتزمة بنص الاتفاق الموقع من حيث تسديد أقساط القرض المستحقة والفوائد المترتبة عليه. وقد تلزم اتفاقية القرض الشركة بعدم توزيع اي أرباح على المساهمين من الأرباح التي تحققها الشركة بعد أخذ القرض وأيضا قد تحظر عليها توزيع أرباح على المساهمين إذا انخفض رأس المال العامل عن مستوى معين. وأيضا هناك قيود تعاقدية أخرى منها ما يسمى بقيد الأسهم الممتازة، وذلك بان يتضمن عقد إصدار أسهم ممتازة قيد يقضي بعدم إجراء توزيعات على حملة الأسهم العادية، ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على نصيبهم من الأرباح خلال السنوات السابقة(omari,2005).

د- الاعتبارات المتعلقة برغبات المساهمين التي تحكم قرار توزيع الأرباح

نتيجة تضارب مصالح بين المساهمين تحاول الإدارة على اتخاذ قرار التوزيع أن تراعي رغبات المساهمين، ويعود التباين في رغبات المساهمين إلى العوامل التالية(حسين، 2008 :217).

1- الموقف الضريبي للمساهمين، فإذا كانت نسبة المساهمين الممثلين ماليا كبيرة، والذين يقعون ضمن شريحة ضريبية مرتفعة، فقد تقرر الشركة دفع نسبة قليلة من الأرباح لتأخير دفع المساهمين من الشركة لأرباحهم لحين بيع أسهمهم. طبعاً إذا حقق المساهمين أرباحاً رأسمالية عند البيع، فأنهم سيدفعون ضريبة على هذه الأرباح الرأسمالية والتي تكون غالباً الضريبة عليها اقل من الضريبة على

توزيعات الأرباح (الربح العادي). أما المساهمين ذوي الدخل المنخفضة، فأنهم يفضلون دفع نسبة عالية من التوزيعات (زواويد، 2011: 15) .

2- حاجة المساهمين لدخل جاري في مقابل حاجتهم لدخل مستقبلي :هناك فئة من المساهمين يفضلون الأرباح الجارية ومنهم المتقاعدين وذوي الدخل الصغيرة وهم المستثمرين الذين يعتبرون التوزيعات مصدر دخل لهم وبالتالي يعارضون احتجاز الأرباح أو التوزيعات المنخفضة، على خلاف كبار المساهمين، وعلى فان قرار إدارة الشركة قد يتفق مع فئة ويتعارض مع فئة أخرى. ويرى الباحث على إدارات الشركات عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح يتوجب عليها أن تراعي سلامة المركز المالي للشركة بعد التوزيع، وملائمة المبالغ الموزعة وعدم الإضرار بمصالح المساهمين والسعي لتحقيق رغباتهم قدر الإمكان، والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح في الشركة .

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في انجاز هذا البحث على منهجي للحصول على البيانات المتعلقة به، فتم استخدام المنهج الاستنباطي للحصول على البيانات الخاصة بالجانب النظري من المصادر المتاحة من الكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث من أجل توضيح المفاهيم الأساسية للموضوع والخروج بتصميم للدراسة يحقق أهدافها ويخرج بنتائج مفيدة للباحثين المهتمين بهذا الموضوع . وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي لجمع البيانات الأولية التي تتعلق بالظاهرة التي تمت دراستها ، وذلك من خلال إعداد إستبانه وجهت لعينة الدراسة.

وقد تم تصميم الاستبانة من خلال استعراض الأدبيات التي بحثت في هذا الموضوع، إذ تم صياغة فقرات الاستبانة بما يتناسب وأهداف الدراسة. واستخدم الباحث نظام ليكرت ذا الخمس درجات (1-5) بحيث يعني الرقم (1) اهتمام منخفض جداً، و (2) اهتمام منخفض، و (3) اهتمام متوسط، و (4) اهتمام عال، و (5) اهتمام عال جداً، ولتقييم درجة الاهتمام بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية والتعاقدية ورغبات المساهمين عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح من قبل إدارات البنوك وضع الباحث ثلاثة مستويات وذلك لتفسير النتائج الخاصة بمفردات الإستبانة المتعلقة بمجالاتها على النحو الآتي: اهتمام عال إذا كان الوسط الحسابي يقع في الفئة من 3.8-5، واهتمام متوسط إذا كان الوسط الحسابي يقع في الفئة من 2.4-3.8، واهتمام منخفض إذا كان الوسط الحسابي يقع في الفئة من 1-2.4 . وللتأكد من صدق الأداة وأن المقياس الذي تم استخدامه في هذه الدراسة يقيس فعلياً ما ينبغي قياسه قام الباحث بالتأكد من الصدق الظاهري للأداة (Face Validity) بعرضها على مجموعة من المختصين الأكاديميين، كما تم توزيع الاستبانة على عينة مختارة من مجتمع الدراسة (Pilot Study) وذلك للتعرف على مدى فهم هذا المجتمع للعبارات

والألفاظ المستخدمة ودرجة وضوحها وسهولتها حيث قام الباحث بالتعديل المطلوب على الفقرات التي أدت إلى صعوبة في الفهم.

وقام الباحث بقياس ثبات الأداة لغايات التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وذلك باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها بعد توزيع الاستبانة عليهم، بلغ معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لأداة الدراسة (93.9%) وهو أعلى من القيمة المقبولة كحد أدنى للاتساق الداخلي والتي تقدر بـ60% (Sekaran, 2003).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (16) في نهاية العام 2012 حيث تم توزيع (80) استبانة عليها، حيث وزعت على إدارات البنوك التجارية الأردنية (رؤساء مجالس الإدارة، أعضاء مجلس إدارة، المدراء العامون، المدراء الماليون)، حيث انه تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من أجل الحصول على البيانات التي سيتم تحليلها وفق الأساليب الإحصائية المناسبة للحصول على النتائج، وقد استرد منها (62) استبانة، وبعد فحصها وتدقيقها خضع للتحليل (55) استبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية المعروف (SPSS)، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لمعالجة البيانات، فمثلاً استخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات أفراد العينة حول الأبعاد الرئيسية للدراسة بشكل عام. كما تم استخدام اختبار (T-Test) حيث تم الاعتماد على الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة موافقة متوسطة لهذه العوامل ومقارنته مع متوسط إجابات العينة لاختبار الفرضيات المتعلقة باتجاهات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة.

تحليل وعرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في إطار الأهداف والأسئلة التي تم تحديدها سابقاً، وذلك على النحو التالي:

أولاً : وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة :

لمعرفة الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية وفيما يلي توضيح لكل خاصية من الخصائص على النحو التالي:

1- متغير الجنس:

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من هم الذكور حيث بلغت نسبة الذكور (96.4%) في حين بلغت نسبة الإناث (3.6%)، نستنتج بأن معظم إدارات البنوك من فئة الذكور.

جدول(1): خاصية الجنس

الفئات	الفئات التكرار	النسبة المئوية(%)
ذكر	52	96.4
انثى	3	3.6

2- العمر:

يلاحظ من الجدول رقم(2) أن (41.8%) من أفراد عينة الدراسة هم ضمن الفئة العمرية (46-55)، يليها الفئة العمرية (36-45 سنة)، والتي بلغت (29.1%) من عينة الدراسة، في حين بلغت الفئة العمرية (55 فأكثر) نسبة (23.6) من عينة الدراسة، يليها الفئة العمرية (25-35)، والتي بلغت النسبة (5.5) من عينة الدراسة، ويمكن الاستدلال من ذلك أن معظم أعضاء مجالس الإدارات والمدراء في البنوك التجارية الأردنية هم من الفئات العمرية المتوسطة الراشدة، مما يدل بأنهم لديهم القدرة على التحليل والتنبؤ بطريقة تمكنهم من الحفاظ على مصالح البنك وكافة الأطراف ذات العلاقة.

جدول(2): خاصية العمر

الفئات	الفئات التكرار	النسبة المئوية(%)
35-25 سنة	3	5.5
45-36 سنة	16	29.1
55-46 سنة	23	41.8
أكثر من 55	13	23.6

3- المؤهل العلمي:

يلاحظ من الجدول رقم(3) أن (52.7%) من عينة الدراسة بالنسبة للاستبانة هم من الذين يحملون شهادة البكالوريوس، ثم يليهم الذين يحملون شهادة الدكتوراه بنسبة (29.1%)، ثم يليها حملة شهادة الماجستير بنسبة (18.2%)، وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة هم من المؤهلين علمياً، مما يمنحهم القدرة على التحليل والفهم للمتغيرات التي يواجهها البنك وهذا مما يعزز الثقة والمصداقية للنتائج الدراسة.

جدول(3): خاصية المؤهل العلمي

الفئات	الفئات التكرار	النسبة المئوية(%)
بكالوريوس	29	52.7
ماجستير	10	18.2
دكتوراة	16	29.1
أخرى	000	000

4- التخصص العلمي:

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الاقتصاد حيث بلغت النسبة (27.3%)، في حين بلغت نسبة تخصص المحاسبة وإدارة الأعمال (23.6%)، وبلغت نسبة تخصص علوم مالية ومصرفية (21.8%). أما التخصصات الأخرى فقد بلغت (3.6%). وهذا يدل على حرص البنوك على اختيار أعضاء مجالس الإدارات والمديرون هم من خريجي كليات الاقتصاد والأعمال، وهذا يوفر لديهم الكفاءة العلمية بالجوانب الإدارية والمالية في أعمالهم مما يمنحهم القدرة على تحمل مسؤولياتهم المناطة بهم .

جدول(4):خاصية التخصص العلمي

الفئات	الفئات التكرار	النسبة المئوية(%)
محاسبة	13	23.6
علوم مالية ومصرفية	12	21.8
اقتصاد	15	27.3
إدارة أعمال	13	23.6
أخرى	2	3.6

5- الخبرة العملية:

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن نسبة الخبرة العملية في مجال إدارة البنوك للفترة أكثر من 55عام بلغت (54.5%)، وأن النسبة للفترة من 10 - 15 سنة بلغت (27.3%)، بينما بلغت النسبة للفترة من 5 - 10 سنوات (14.5%)، وأيضا بلغت النسبة للفترة أقل من 5 سنوات (3.6%)، وهذه النسب تدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة الكبيرة والمتوسطة في مجال إدارة البنوك، فهم متمرسين في عملهم وهذه الخبرة ستعكس على قدراتهم العملية وقراراتهم المدروسة والتي تأخذ باعتبارها كافة الظروف والأحوال سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو أزمات يمكن ان تتعرض لها البنوك التجارية .

جدول(5):خاصية الخبرة العملية

الفئات	الفئات التكرار	النسبة المئوية(%)
اقل من 5 سنة	2	3.6
5-10 سنة	8	14.5
10-15 سنة	15	27.3
أكثر من 15 سنوات	30	54.5

6- المسمى الوظيفي:

يلاحظ من الجدول رقم(6) أن نسبة الأكبر من عينة الدراسة ، هم من أعضاء مجلس الإدارة حيث بلغت النسبة (72.7%) ثم يليها مدير عام بنسبة(12.7%) ومدير مالي بنسبة (11.0%) ، بينما بلغت النسبة لرئيس مجلس الإدارة ممن أجابوا على هذه الاستبانة (3.6%)، وهذه النسب تدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة للاستبانة الموجهة لهم كانت لأعضاء مجلس الإدارة، مع العلم أن أغلبية المديرون العامون في البنوك التجارية الأردنية هم أعضاء في مجلس الإدارة.

جدول(6):خاصية المسمى الوظيفي

الفئات	الفئات التكرار	النسبة المئوية(%)
رئيس مجلس إدارة	2	3.6
عضو مجلس إدارة	40	72.7
مدير عام	7	12.7
مدير مالي	6	11.0

ثانياً: تحليل مجالات الدراسة واختبار الفرضيات

سيتم بداية تحليل البيانات المتعلقة بفقرات كل فرضية على حده، ثم سيتم اختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي:

أ- تحليل البيانات

- **الفرضية الأولى:** لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

يتكون هذا البعد من (13) فقرة تركز على الاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم. يتضح من الجدول (7) أن الفقرات ذوات الأرقام 7، 1، 2، 3، حصلت على أعلى وسط حسابي إذ بلغ 4.527 ، 4.509 ، 4.327 ، 4.218 ، على التوالي، وانحراف معياري بلغ 0.878 ، 0.861 ، 0.916 ، 0.634 ، على التوالي، مما يدل على أن معظم عينة الدراسة

يولون اهتماماً بدرجة عالية فيما يتعلق : بدارسة إدارة البنك حجم المديونية و تهديدات الاقتصادية المحتملة والأوضاع السياسية السائدة و توفر السيولة النقدية عندما تقرر الإدارة توزيع للأرباح. في حين حصلت الفقرات ذوات الأرقام 5، 10، ،على أدنى وسط حسابي إذ بلغ 3.781 ، 3.545 ، على التوالي، وانحراف معياري 0.994 ، 0.1.214، مما يدل على أن معظم عينة الدراسة يولون اهتماماً بدرجة متوسطة فيما يتعلق: باحتجاز الأرباح في حالة وجود اقتراح استثماري يحقق معدل عائد أعلى من معدل العائد المطلوب، ويتأثير حجم الأرباح وتذبذبها من سنة إلى أخرى عندما تقرر الإدارة توزيع للأرباح . ونلاحظ من النتائج الظاهرة في جدول رقم (2) أما على مستوى الفقرات ككل فإن هناك اهتمام بدرجة مرتفعة لفقرات المجال، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرات ككل (4.0513) بانحراف معياري (0.28502) ، وقد كانت قيمة (ت) ذات دلالة إحصائية لجميع فقرات هذا البعد حيث كانت قيمة $(\alpha > 0.05)$. مما يدل على ان معظم إدارات البنوك التجارية الأردنية بشكل عام يولون اهتماماً بدرجة عالية بالاعتبارات الاقتصادية التي تحكم قرار توزيعات الأرباح.

جدول رقم(7):الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار(ت)لفقرات المتعلقة بالاعتبارات الاقتصادية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	دلالة (ت) *	درجة الاهتمام
1.	تدرك إدارة البنك بوجود تهديدات اقتصادية محتملة عندما تتخذ قرار توزيع الأرباح.	4.327	.861	.000	مرتفعة
2.	تدرس إدارة البنك الأوضاع السياسية السائدة وانعكاساتها على أعمالها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	4.218	.916	.000	مرتفعة
3.	تعتبر إدارة البنك توفر السيولة النقدية العامل الأهم لتنفيذ سياسة توزيع الأرباح.	4.509	.634	.000	مرتفعة
4.	تعطي إدارة البنك احتياجاتها التمويلية أولوية قبل توزيع الأرباح على حملة الأسهم.	4.018	1.062	.000	مرتفعة
5.	تقرر إدارة البنك احتجاز الأرباح في حالة وجود اقتراح استثماري يحقق معدل عائد اعلي من معدل العائد المطلوب.	3.781	.994	.000	متوسطة
6.	تفضل إدارة البنك عدم توزيع الأرباح في حالة النمو سريع لإعمال البنك.	3.836	1.067	.000	مرتفعة
7.	تدرس إدارة البنك حجم مديونيتها عندما تقرر توزيع للأرباح .	4.527	.878	.000	مرتفعة

8.	تفضل إدارة البنك بتمويل معظم نشاطات التوسع من خلال أرباحها المحتجزة.	3.872	1.155	.000	مرتفعة
9.	تحجم إدارة البنك عن توزيع أرباح في حال احتمالية العسر المالي.	4.054	.803	.000	مرتفعة
10.	يتأثر قرار توزيع البنك للأرباح بحجم أرباحه وتذبذبها من سنة إلى أخرى.	3.545	1.214	.000	متوسطة
11.	تترك إدارة البنك عنصر منافسة بين البنوك الأردنية عند اتخاذ قرار التوزيع.	3.890	1.196	.000	مرتفعة
12.	تقرر إدارة البنك توزيع أرباح عندما لا يوجد لديها خطط توسعية في أعمالها.	4.036	.961	.003	مرتفعة
13.	تقرر إدارة البنوك اللجوء إلى احتجاز نسبة عالية من الأرباح في حالة ارتفاع نسبة الدين الخارجي.	4.054	1.112	.000	مرتفعة
	جميع الفقرات مجتمعة	4.0513	.28502	.000	مرتفعة

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

الفرضية الثانية: لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات القانونية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

تكون هذا البعد من (10) فقرة تركز على الاعتبارات القانونية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم. يتضح من الجدول (7) أن الفقرات ذوات الأرقام 1, 2, 5، حصلت على أعلى وسط حسابي إذ بلغ 4.963، 4.800، 4.475، على التوالي، وانحراف معياري بلغ 0.188، 0.557، 0.584، على التوالي، مما يدل على أن معظم عينة الدراسة يولون اهتماماً بدرجة عالية فيما يتعلق: بالتزام البنوك باقتطاع الاحتياطي القانوني من أرباحها السنوية الصافية كما جاء بقانون الشركات، وكذلك الالتزام بإعلان رسمي يوضح فيه تاريخ اجتماع الهيئة العامة وإعلان سياسة توزيعات الأرباح، وأن لا تزيد نسبة توزيعات الأرباح عن النسب التي وافق عليها البنك المركزي. في حين انحسرت باقي الفقرات بأوساط حسابيه ما بين (4.563-4.109) وبانحراف معياري ما بين (0.993-0.634) وبدرجة اهتمام مرتفعة. ونلاحظ من النتائج الظاهرة في جدول رقم (8) أما على مستوى الفقرات ككل فإن هناك اهتمام بدرجة مرتفعة لفقرات المجال، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرات ككل (4.410) بانحراف معياري (0.3376)، وقد كانت قيمة (ت) ذات دلالة إحصائية لجميع فقرات هذا البعد حيث كانت قيمة $(\alpha > 0.05)$. مما يدل على أن معظم إدارات البنوك التجارية الأردنية بشكل عام يولون اهتماماً بدرجة عالية بالاعتبارات القانونية

التي تحكم قرار توزيع الأرباح. وهذا يدل ان البنوك حريصة على تطبيق القانون وتعني جيداً بأنها مراقبة من قبل البنك المركزي، وان في حال الإخلال بالقانون سوف يؤثر على سمعتها ودرجة المنافسة مع البنوك الأخرى.

جدول رقم (8): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) لفقرات المتعلقة بالاعتبارات القانونية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	دلالة (ت) *	درجة الاهتمام
1.	تلتزم البنوك باقتطاع الاحتياطي القانوني من أرباحها السنوية الصافية كما جاء بقانون الشركات.	4.963	.188	.000	مرتفعة
2.	تلتزم إدارة البنك بان لا تزيد نسبة توزيعات الأرباح عن النسب التي وافق عليها البنك المركزي.	4.745	.584	.000	مرتفعة
3.	تلتزم إدارة البنك بعدم توزيع أرباح على المساهمين ناتجة عن بيع أصول رأسمالية.	4.145	.989	.000	مرتفعة
4.	تلتزم البنوك بتوزيع الأرباح حسب النظام الأساسي.	4.109	.993	.000	مرتفعة
5.	تلتزم إدارة البنك بإعلان رسمي يوضح فيه تاريخ اجتماع الهيئة العامة وإعلان سياسة توزيعات الأرباح.	4.800	.557	.000	مرتفعة
6.	تلتزم إدارة البنك بتوزيع الأرباح بعد أسبوعين من تاريخ الإعلان عن توزيعات الأرباح.	4.472	.634	.000	مرتفعة
7.	تلتزم إدارة البنك بموعد فقدان حق المطالبة بالأرباح من قبل حملة الأسهم.	4.563	.787	.000	مرتفعة
8.	تلتزم الإدارة التصرف بالأرباح المحتجزة حسب النظام الأساسي للبنك.	4.018	.990	.000	مرتفعة
9.	تلتزم الإدارة بعدم توزيع الأرباح على المساهمين قبل تغطية المصاريف التي تقابلها موجودات حقيقية.	4.145	.730	.000	مرتفعة
10.	تلتزم الإدارة بعدم توزيع الأرباح على المساهمين قبل إطفاء أي خسائر لحقت بها.	4.200	.847	.000	مرتفعة
	جميع الفقرات مجتمعة	4.410	.33761	.000	مرتفعة

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

الفرضية الثالثة: لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات التعاقدية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

يتكون هذا البعد من (9) فقرات تركزت على الاعتبارات التعاقدية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم. يتضح من الجدول (9) أن الفقرات ذوات الأرقام 7، 1، 6 حصلت على أعلى وسط حسابي إذ بلغ 4.781، 4.690، 4.581، على التوالي، وانحراف معياري بلغ 0.629، 0.604، 0.567، على التوالي، مما يدل على أن معظم عينة الدراسة يولون اهتماماً بدرجة عالية فيما يتعلق: بالالتزام إدارات البنوك بتغطية كامل المصاريف المترتبة على البنك، وتراعي توفر نقد كافي لدفع الالتزامات بمواعيدها، وتستجيب للقيود التعاقدية التي تحكم قرار توزيعات الأرباح قبل توزيع أرباحها على حملة الأسهم. في حين حصلت الفقرات ذوات الأرقام 4، 3، على أدنى وسط حسابي إذ بلغ 3.545، 3.472، على التوالي، وانحراف معياري 1.244، 1.152، مما يدل على أن معظم عينة الدراسة يولون اهتماماً بدرجة متوسطة فيما يتعلق: بتفضيل إدارات البنوك بعدم توزيع أرباحها في حال كانت تكاليف الحصول على القرض عالية لتمويل المشاريع، وإحجامها عن عدم توزيع أرباحها عندما يكون هناك صعوبة في الحصول على القرض قبل توزيع أرباحها على حملة الأسهم. ونلاحظ من النتائج الظاهرة في جدول رقم (9) أما على مستوى الفقرات ككل فإن هناك اهتمام بدرجة مرتفعة لفقرات المجال، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرات ككل (4.2741) بانحراف معياري (0.47043)، وقد كانت قيمة (ت) ذات دلالة إحصائية لجميع فقرات هذا البعد حيث كانت قيمة $(\alpha > 0.05)$. مما يدل على أن معظم إدارات البنوك التجارية الأردنية بشكل عام يولون اهتماماً بدرجة عالية بالاعتبارات التعاقدية التي تحكم قرار توزيعات الأرباح.

جدول رقم (9): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) لفقرات المتعلقة بالاعتبارات

التعاقدية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	دلالة (ت) *	درجة الاهتمام
1.	تستجيب إدارة البنك للقيود التعاقدية التي تحكم قرار توزيعات الأرباح .	4.581	.567	.000	مرتفعة
2.	تأخذ إدارة البنك بالاعتبار مصدر تمويل مشاريعها عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	4.436	.500	.000	مرتفعة

مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية

3.	تفضل إدارة البنك عدم توزيع أرباحها في حال كانت تكاليف الحصول على القرض عالية لتمويل المشاريع.	3.545	1.244	.002	متوسط
4.	تتجه إدارة البنك عن عدم توزيع أرباحها عندما يكون هناك صعوبة في الحصول على القرض.	3.472	1.152	.004	متوسط
5.	تلتزم إدارة البنك باتفاقية القرض إذا نصت على كيفية توزيع الأرباح	4.418	.737	.000	مرتفعة
6.	تراعي إدارة البنك عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح توفير نقد كافي لدفع الالتزامات بمواعيدها .	4.690	.604	.000	مرتفعة
7.	تلتزم إدارة البنك بتغطية كامل المصاريف المترتبة على البنك قبل توزيع أرباحها على حملة الأسهم.	4.781	.629	.000	مرتفعة
8.	تلتزم الإدارة بدفع الفوائد لحملة السندات قبل توزيع الأرباح على حملة الأسهم.	4.145	.730	.000	مرتفعة
9.	تتخذ إدارة البنك قرار بتوزيع الأرباح من الأرباح المحتجزة في حالة وجود اتفاقية قرض تمنع توزيع الأرباح من الأرباح المحققة.	4.363	.778	.000	مرتفعة
	جميع الفقرات مجتمعة	4.2741	.47043	.000	مرتفعة

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

الفرضية الرابعة: لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية برغبات حملة الاسهم عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح عليهم.

يتكون هذا البعد من (12) فقرة تركز على الاعتبارات المتعلقة برغبات حملة الأسهم عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح عليهم. يتضح من الجدول (10) أن الفقرات ذوات الأرقام 11، 10، 9، حصلت على أعلى وسط حسابي إذ بلغ 4.872، 4.836، 4.709، على التوالي، وانحراف معياري بلغ 0.336، 0.420، 0.709، على التوالي، مما يدل على أن معظم عينة الدراسة يولون اهتماماً بدرجة عالية فيما يتعلق : تدرك إدارات البنوك بأن توزيع الأرباح يعزز ثقة المساهمين ، ويشكل حافزاً للمساهمين الحاليين على للاحتفاظ بأسهمهم، وتدرك أيضاً أهمية توزيع الأرباح على المساهمين بشكل منتظم ومتزايد عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح. في حين حصلت الفقرات ذوات

الأرقام 4، 5، 2، على أدنى وسط حسابي إذ بلغ 3.363 ، 3.654 ، 3.642 على التوالي ، وانحراف معياري 1.176 ، 1.205 ، 1.334، مما يدل على أن معظم عينة الدراسة يولون اهتماماً بدرجة متوسطة فيما يتعلق: تأخذ إدارات البنوك بالاعتبار رغبات المساهمين الصغار، ومستوى دخل المستثمرين، وتستجيب لرغبات المساهمين للتوزيع الأرباح عند يتوفر لهم فرص استثمارية بعائد أعلى خارج البنك عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح. ونلاحظ من النتائج الظاهرة في جدول رقم (10) أما على مستوى الفقرات ككل فإن هناك اهتمام بدرجة مرتفعة لفقرات المجال، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرات ككل (4.1374) بانحراف معياري (0.4983)، وقد كانت قيمة (ت) ذات دلالة إحصائية لجميع فقرات هذا البعد حيث كانت قيمة $(\alpha > 0.05)$. مما يدل على أن معظم إدارات البنوك التجارية الأردنية بشكل عام يولون اهتماماً بدرجة عالية الاعتبارات المتعلقة برغبات حملة الأسهم التي تحكم قرار توزيعات الأرباح.

جدول رقم (10): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) لفقرات المتعلقة برغبات المساهمين

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	دلالة (ت) *	درجة الاهتمام
1.	تحرص إدارة البنك على اتخاذ قرار بتوزيع أرباح على المساهمين باعتبارها مصدر دخل سنوي لهم.	4.090	1.159	.000	مرتفعة
2.	تستجيب إدارة البنوك لرغبات المساهمين للتوزيع الأرباح عند يتوفر لهم فرص استثمارية بعائد أعلى خارج البنك.	3.672	1.334	.000	متوسطة
3.	تستجيب إدارة البنك لرغبة حملة الأسهم المؤسسيين بتوزيع الأرباح أكثر من حملة الأسهم الأفراد.	4.454	.834	.000	مرتفعة
4.	تأخذ إدارة البنك باعتبارها مستوى دخل المستثمر عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.654	1.205	.000	متوسطة
5.	تأخذ إدارة البنك بالاعتبار رغبات المساهمين الصغار عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3.363	1.176	.026	متوسطة
6.	تستجيب إدارة البنك لرغبة المساهمين الاحتفاظ بالأسهم في حال تحقق الأرباح وتوزيعها .	4.200	.620	.000	مرتفعة
7.	تحرص إدارة البنك على تمويل مشاريعها من الأرباح المحتجزة حفاظاً على ثروة المساهمين الحاليين.	3.727	1.253	.000	متوسطة

مدى اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية

8.	تدرك إدارة البنك ان توزيع الأرباح يحفز المساهمين الحاليين لامتلاكهم الإصدارات الجديدة للأسهم.	4.163	.9182	.000	مرتفعة
9.	تدرك إدارة البنك أهمية توزيع الأرباح على المساهمين بشكل منتظم ومتزايد.	4.709	.598	.000	مرتفعة
10.	تدرك إدارة البنك بأن توزيع الأرباح يشكل حافزا للمساهمين الحاليين على للاحتفاظ بأسهمهم.	4.836	.420	.000	مرتفعة
11.	تدرك إدارة البنك بأن توزيع الأرباح تعزز ثقة المساهمين بالبنك.	4.872	.336	.000	مرتفعة
12.	تستجيب إدارة البنك لرغبات المساهمين الكبار بعدم توزيع أرباح لاعتبارات ضريبية.	3.909	.844	.000	مرتفعة
	جميع الفقرات مجتمعة	4.1374	.49836	.000	مرتفعة

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

ب- اختبار الفرضيات

يبين جدول رقم(11) اختبار الفرضيات هو وذلك باستخدام اختبار T-Test وكانت نتائج الاختبار على النحو الاتي:

جدول رقم (11): نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار(T)

الفرضية	قيمة (T) المحسوبة	Df	مستوى الدلالة *	الوسط الحسابي	نتيجة اختبار الفرضية
HO1 : لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.	13.299	54	.000	4.0513	رفض الفرضية العدمية
H02 : لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات القانونية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.	13.263	54	.000	4.410	رفض الفرضية العدمية
HO3: لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات التعاقدية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.	8.100	54	.000	4.2701	رفض الفرضية العدمية

رفض الفرضية العدمية	4.1374	.000	54	7.906	HO4: لا تهتم إدارات البنوك التجارية الأردنية برغبات حملة الأسهم عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح.
---------------------------	--------	------	----	-------	--

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

اختبار الفرضية HO1 : لاختبار الفرضية الأولى فيما يتعلق بعدم اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم. يبين جدول رقم (11) نتائج اختبار (ت) لكافة مفردات المجال مجتمعة، وأظهرت النتائج أن الوسط الحسابي (4.0513) ويعتبر هذا الوسط اكبر من الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة اهتمام متوسطة لهذه الاعتبارات ومقارنته مع متوسط إجابات عينة الدراسة . وكانت نتائج اختبار (ت) لكافة فقرات المجال ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة ت (13.299) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي اكبر من الجدولية البالغة (2.0049) . وبهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. مما يدل على أن إدارات البنوك التجارية الأردنية تهتم بالاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

اختبار الفرضية HO2 : لاختبار الفرضية الثانية فيما يتعلق بعدم اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات القانونية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم. يبين جدول رقم (11) نتائج اختبار (ت) لكافة مفردات المجال مجتمعة، وأظهرت النتائج أن الوسط الحسابي (4.410) ويعتبر هذا الوسط اكبر من الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة اهتمام متوسطة لهذه الاعتبارات ومقارنته مع متوسط إجابات عينة الدراسة . وكانت نتائج اختبار (ت) لكافة فقرات المجال ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة ت (13.263) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي اكبر من الجدولية البالغة (2.0049) . وبهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. مما يدل على أن إدارات البنوك التجارية الأردنية تهتم بالاعتبارات القانونية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم .

اختبار الفرضية HO3 : لاختبار الفرضية الثالثة فيما يتعلق بعدم اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية بالاعتبارات التعاقدية عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم. يبين جدول رقم (11) نتائج اختبار (ت) لكافة مفردات المجال مجتمعة، وأظهرت النتائج أن الوسط الحسابي (4.2701) ويعتبر هذا الوسط اكبر من الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة اهتمام متوسطة لهذه الاعتبارات ومقارنته مع متوسط إجابات عينة الدراسة . وكانت نتائج اختبار (ت) لكافة فقرات المجال ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة ت (8.100)

وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي أكبر من الجدولية البالغة (2.0049). وبهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. مما يدل على أن إدارات البنوك التجارية الأردنية تهتم بالاعتبارات التعاقدية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم .

اختبار الفرضية HO4 : لاختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بعدم اهتمام إدارات البنوك التجارية الأردنية برغبات حملة الأسهم عند اتخاذها قرار توزيع الأرباح. يبين جدول رقم (11) نتائج اختبار (ت) لكافة مفردات المجال مجتمعة، وأظهرت النتائج أن الوسط الحسابي (4.1374) ويعتبر هذا الوسط أكبر من الوسط الفرضي (3) والذي يمثل درجة اهتمام متوسطة لهذه الاعتبارات ومقارنته مع متوسط إجابات عينة الدراسة . وكانت نتائج اختبار (ت) لكافة فقرات المجال ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$ ، حيث بلغت قيمة ت (7.906) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي أكبر من الجدولية البالغة (2.0049). وبهذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. مما يدل على أن إدارات البنوك التجارية الأردنية تهتم برغبات حملة الأسهم عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح . يتضح من نتائج الدراسة إن البنوك التجارية الأردنية لديها إدارات مؤهلة من الناحية العلمية والتخصصية والخبرات العملية مما يمكنها من دراسة كافة الظروف والأحوال التي تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، سواء كانت تلك الظروف اقتصادية أو قانونية أو تعاقدية أو الاستجابة إلى رغبات حملة الأسهم . فإدارات البنوك التجارية قبل أن تتخذ قرار توزيع الأرباح تهتم بتلك الظروف وتحصر على دراستها لأنها تعي جيدا الأثر المتوقع عليها في حال إهمالها لها، والتي يمكن أن تؤثر على سمعة البنك ومكانته في السوق الأردني.

النتائج والتوصيات

أ- نتائج الدراسة:

استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تتلخص نتائج هذه الدراسة بما يلي:

- 1- يتوافر في البنوك التجارية الأردنية إدارات مؤهلة علمياً ومتخصصة ولديها الخبرة والدراية للتعامل مع الظروف التي تواجهها سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو تعاقدية عندما تقرر توزيع الأرباح.
- 2- تهتم إدارات البنوك بدرجة مرتفعة بشكل عام للاعتبارات الاقتصادية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.
- 3- تهتم إدارات البنوك وبدرجة مرتفعة بالاعتبارات القانونية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم.

5- تهتم إدارات البنوك وبدرجة مرتفعة بالاعتبارات التعاقدية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح على حملة الأسهم .

6- تهتم إدارات البنوك وبدرجة مرتفعة على تلبية رغبات المساهمين عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح .

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يأتي:

1- على إدارات البنوك الاستمرار بالاهتمام بالعوامل الاقتصادية والقانونية والتعاقدية وتحقيق رغبات المساهمين عندما تتخذ قرار توزيع الأرباح.

2- أن تسعى إدارات البنوك إلى تحقيق معدلات ربح سنوية متصاعدة قدر الإمكان لتتمكن من توزيع أرباح سنوية على المساهمين، ولتتمكن من تطبيق سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لديها.

3- ضرورة الاهتمام بشكل اكبر من قبل إدارات البنوك بتحقيق برغبات المساهمين عندما تتخذ قرار توزيع الأرباح مما يؤدي بزيادة ثقتهم بها.

4- ضرورة الأخذ بعامل توافر السيولة النقدية كعامل بالغ الأهمية، مع الأخذ باقي العوامل الأخرى بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.

5- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث العلمية حول تأثير تلك الاعتبارات والسياسات التي تحكم قرار توزيع الأرباح وتطبيقها على القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الخدمات والصناعة والتجارة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. أبو الرب، نور، وظاهر مفيد (2006): أثر قرار توزيع الأرباح على سعر السهم وحجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 8 .
2. ابو الهيجاء، امين، (2004): سياسات توزيع الأرباح وأثرها على القيمة السوقية للسهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه آل البيت، عمان-الأردن.
3. ابو نصار، محمد، (2004): دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على سياسة توزيعات الأرباح النقدية المالي. مجله جامعه اليرموك للأبحاث المحاسبية، مجلد 24، العدد 1، - الأردن.
4. الإمام، سعيد، (2005): سياسات توزيع الأرباح في قطاع البنوك دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي، كلية التجارة، جامعة- الأزهر - مصر .
5. بن ضب، علي، (2009): دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-الجزائر.

6. البنك المركزي الأردني، (2013). التقرير السنوي، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي: <http://www.cbj.gov.jo>
7. جهماني، عمر (2007): العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح النقدية في الشركات المساهمة: دراسة استقصائية على الشركات البحرينية. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 23، عدد (1).
8. حسين، هاشم. (2008): العوامل المؤثرة على سياسات توزيع الأرباح في الشركات المساهمة. مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 17- بغداد.
9. الزبيدي، (2008) . الإدارة المالية المتقدمة. الطبعة الثانية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
10. زواويد، لزهاري (2011): دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسات المدرجة في البورصة. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-الجزائر.
11. سلامة، حسين والزعبي، عبدالرحيم و طويرش، عبدالله (2012): محددات سياسة توزيع الأرباح في السوق المالية السعودية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 19، العدد 2- الرياض.
12. الظاهر، مفيد، (2003). سياسة توزيع الأرباح وأثرها على سعر السهم السوقي (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية)، مجلة جامعة بيت لحم، العدد 22- فلسطين.
13. العامري، محمد علي، (2013). الإدارة المالية الحديثة. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
14. قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي: <http://www.cbj.gov.jo>

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Al omari, Othman, (2005) :Determinants of dividend policy the case of Jordanian companies, Master thesis, Yarmouk University: Jordan.
2. Al-shubiri, Faris Nasif. (20011): Determinants of change Dividend Behavior Policy: Evidence from the Amman Stock Exchange. Far East journal of Psychology and Business ,Vol 4, No2.
3. Juhmani, Omer L, H (2009): Determinant, of Dividend payout policy: Evidence From Bahraini Firm. Journal of International Finance and Economics Vol, 9, No2.

4. Sui, Hui ,(2011): problem existing dividend policies in listed companies and counter measures, school of Accounting, university, china, Vol.7 No.10, p213-215
5. Sekaran, U. (2003). Research Methods For Business: A Skill Building Approach, 2nd Edition. John Wiley & Sons, New York.
6. Al-Malkawi, Husam (2008). Factors Influencing Corporate Dividend Decision: Evidence from Jordanian Panel Data. International Journal of Business, 13(2). pp:179-195.
7. Mehta, Anupam, (2012). An Empirical Analysis of Determinants of Dividend Policy - Evidence from the UAE Companies. Global Review of Accounting and Finance Vol. 3. No. 1. pp:18 – 31.